النائب د. عبد الله: نتعهّد بإقرار التغطية الصحية الشاملة وكلفتها حوالي مليار دولار مع هيئة إدارة مستقلة

فيما تتكشف مساعي دول كثيرة في العالم اليوم لإقرار نظام التغطية الصحية الشاملة بتوجيه من البنك الدولي وتوصية منظمة الصحة العالمية تواجه عملية إقرار القانون في لبنان مجموعة من المعوقات، أبرزها التحديات المالية والاقتصادية، والانقسام السياسي، والتضارب الإداري بين المؤسسات المعنية.
وإذ يلحظ بعض الدراسات ان أكثر من نصف اللبنانيين لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التغطية الصحية النظامية، يبرز حجم المشكلة والحاجة الملّحة للحلّ، ولكنه في الوقت نفسه يعكس الأمر تحدّيًا كبيرًا في شمول الجميع في إطار واحد.
- ما هي معوقات إقرار القانون بعد المراحل التي قطعها في اللجان واين اصبح اليوم خصوصاً ان مسألتي التمويل والحوكمة كانتا من ابرز العراقيل؟
- الكلفة المقدرة هي بحوالي مليار دولار. هل الرقم نهائي اليوم؟ وهل الرسوم ستكون احدى مصادر التمويل الرئيسية وهي ملحوظة في الموازنة؟
- هل ما زال هدف المشروع تأمين التغطية لمن ليس لديه اي ضمان صحي ومن لديه سيشمله عن طريق الوقاية الصحية (ادوية ...)؟
- ما الفرق بينه وبين البطاقة الصحية الشاملة؟

ماذا يقول **رئيس لجنة الصحة النيابية النائب الدكتور بلال عبد الله** الذي تمنى دخول المشروع حيز التنفيذ قبل نهاية العام ٢٠٢٥ «للصحة والإنسان»؟
يوضح النائب د.عبد الله الآتي: «لقد تم تقديم اقتراح قانون التغطية الصحية الشاملة بعدما تم الإطلاع على مختلف القوانين السابقة التي حاول المجلس النيابي مقاربة المشروع من خلالها منذ عشرات السنوات. وابعد من ذلك عُقد لقاء اولي مع كل مقدمي هذه الإقتراحات بدءاً من النائب السابق الدكتور عاطف مجدلاني الى كل من وزير الصحة العامة السابق الدكتور محمد جواد خليفة، دولة الرئيس وزير الصحة العامة السابق غسان حاصباني، والنائب السابق الدكتورعاصم عراجي. ووضعت خطة لإعادة صياغة الإقتراح من اجل مواكبة الظروف الحالية.
وتقدمت شخصياً بهذا الإقتراح بعد دراسة مفصّلة ومطوّلة مع الأخذ بعين الإعتبار الوضع الإقتصادي والواقع الصحي في لبنان من اطباء ومرضين، الى جانب طبعاً الواقع الإجتماعي للمواطنين وحاجاتهم، وايضاً المعايير الدولية التي بدأت تعتمد في مسار تطبيق التغطية الصحية الشاملة في بلدان تشبه لبنان . وتمّ ذلك بالتأكيد بالتعاون مع كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.
على مدى سنة تقريباً، ناقشنا الإقتراح وجرى تعديل امور كثيرة في اللجنة الفرعية. مشكور دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري احال الإقتراح الى اللجان المشتركة للإسراع به، وتشكلّت لجنة فرعية برئاستي، وهنا اتوّجه بالشكر الى كل الأعضاء الذين ساهموا في تعديل العديد من البنود الى ان تمّ إنجازه بصيغته الحالية التي يتم درسها اليوم في مناقشات اللجان النيابية المشتركة.
النقطة الأساسية اليوم هي ان تباشر اللجان المشتركة في المجلس في مناقشة الملف. بالتأكيد، هناك تأخير شهرين او ثلاثة، ولكن أمل ان يكون النقاش جدّياً، لأن الموضوع لا يحمل التأجيل بل انه ملّح من اجل طمأنة الشعب اللبناني وإستعادة حقه بكرامة صحته.
بالنسبة للكلفة والتمويل . طبعاً، عندما نقدم اقتراح قانون لا يتم ذلك بدون دراسات. لدينا دراسات تفصيلية كاملة تتناول الكلفة المقدرة للطب الإستشفائي لمن ليس لديهم تغطية استشفائية رسمية وللطب الوقائي لكل الشعب اللبناني، عبر مراكز الرعاية الصحية وبعض الخدمات الأخرى. **الكلفة تقارب المليار دولار، ربما اكثر او اقل.**
وفي نفس الوقت، لدي تصّور عن امكانية جباية بعض الرسوم او امكانية مساعدة الدولة على تأمين هذا المبلغ. يعني موازنة وزارة الصحة تناهز اليوم ال ٢٥٠ مليون دولارفيما اننا ما زلنا بحاجة الى ٣ اضعاف. **هذا المبلغ قادر على تأمين تغطية استشفائية لائقة وطب وقائي حضاري ودعم المراكز الصحية في كل المناطق.**

انها مقاربة جديدة في لبنان. لقد اطلعنا على تجارب عدة دول وحضرنا المؤتمر العالمي في العام ٢٠٢٤ الذي نظمّه البنك الدولي لتمويل الصحة في العالم. هناك تجارب مشجّعة في دول افريقية وآسياوية ولاتينية استطاعت نقل بلادها الى مراكز متقدمة على المستوى الصحي من خلال المؤشرات المعتمدة في التقييم. لأنه في نهاية المطاف، القول انه في لبنان يوجد افضل الأطباء وافضل المستشفيات ممتاز، ولكن النتيجة تكمن في المؤشرات: معدل الإصابات بالسرطان، معدل الوفيّات وغيرها من الأمور التي تعكس مدى نجاح وفعّالية النظام الصحي.
للأسف، في لبنان لدينا مسافة بين ما نملك وبين ما نقدمه للناس او ما يتحمّل كلفته هؤلاء، طبعاً. انها مسؤولية الدولة الى جانب مساهمة المجتمع.»
ويضيف: «في نهاية الأمر هذا المشروع هو البطاقة الصحية. سيتم تسجيل هذه البطاقة في كل المراكز في المستشفيات الخاصة والحكومية وفي مراكز الرعاية الصحية لكي يستفيد المواطن الذي ليس لديه اي غطاء تأميني استشفائي آخر: اي مرضى وزارة الصحة هم الهدف الاول وبالتالي، كل الشعب اللبناني سيستفيد في مجال الوقاية. طموحنا تقديم بطاقة صحية تعطي الطمأنينة والأمان للشعب وتستعيد له حقه بصحتّه».

دور منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي

وعن دور كل من منظمة الصحة والبنك الدولي يلفت الى انه: «تتم مواكبة المشروع بشكل دوري ويومي ايضاً من قبل كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وحتى صندوق النقد الدولي. وكانت لنا سلسلة لقاءات مع مندوبيه، وكانوا من المشجعّين والداعمين. وقد تم عرض للخدمات الممكن تقديمها في هذا الملف. تجدر الإشارة، الى ان الدعم الأساسي يبقى لوزير الصحة السابق الدكتور فراس الأبيض ولوزير الصحة العامة الحالي الدكتور ركان ناصر الدين الذي يناضل معنا من اجل إنجاح المشروع ولكي يبصر النور، لأنه على قناعة انه من خلاله تستطيع الدولة اللبنانية القيام بواجباتها تجاه اللبنانيين. وهذا هو المهمّ.
اعتقد انه يجب ان يكون للدولة حد ادنى من دور في الرعاية والصحية والإجتماعية للمواطن. لأنه تبقى الأمور الأخرى ثانوية رغم اهميتها.»

التجربة المصرية

كيف يمكن الإفادة من التجربة المصرية في هذا المجال بعدما تم الإطلاع عليها؟
يقول النائب د. عبد الله: «بدعوة من منظمة الصحة العالمية، كانت لنا زيارة الى مصر حيث اطلعنا على تجربتها في التغطية الصحية الشاملة. وبالفعل، رصدنا التصميم المصري على تنفيذ المشروع مع كل صعوباته في البلد، سيما مع وجود ما يزيد عن ١٠٠ مليون مواطن وما بين ٤٠ و٥٠ محافظة، لكل منها خصوصية في كل المؤشرات.
لقد بوشر بتنفيذ مشروع التغطية في ٦ محافظات ل حوالي ٥ ملايين نسمة اي ما يقارب عدد سكان لبنان اليوم، وهناك نجاح باهر. إطلعنا على كل التفاصيل مع كل الهيئات التي تدير المشروع وقد رافقنا كل من رئيس لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط الدكتور فريد بستاني ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الدكتور فادي علامة الذي هو في نفس الوقت رئيس اتحاد المستشفيات العربية. لقد خرجنا بإنطباع انه لا شيء هو مستحيل، بل بالعكس المؤشرات التي نعمل عليها في اقتراح قانوننا هي متقاربة جداً مع ما هو مطبّق في مصر، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية الواقع اللبناني.
واذا استطاعت مصر المضي في المشروع ففي لبنان هو اسهل قياساً على الواقع الإجتماعي والإقتصادي علماً ان الواقع السياسي في مصر يصبّ في مصلحتها مع وجود رغبة واضحة لدى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتطبيقه بما يسهّل مسار التنفيذ. فيما في لبنان نحن بحاجة لقانون صادر عن مجلس النواب وموافقة الحكومة ووزارة مالية... بمعنى آخر آليات العمل الدستورية معقّدة اكثر في لبنان، ولكن في جميع الأحوال الزيارة كانت مفيدة.»

ادارة المشروع

ويؤكد على ان «ادارة المشروع ستكون بيد هيئة مستقلة. ووزارة المالية سترصد الأموال اللازمة له. ستكون الهيئة مستقلة ادارياً ومالياً، عندها شخصية معنوية وحساب خاص في مصرف لبنان. **ورئاستها ستكون لوزير الصحة العامة ليكون القرار الصحي موّحداً.**
في النهاية، نأمل توحيد كل الصناديق الصحية.»
ويختم: «نحن نعاهد على الأقل في لجنة الصحة النيابية واللجنة الفرعية مع بعض الزملاء الذين عملوا معنا وبالتعاون مع وزير الصحة ومنظمة الصحة العالمية، والدعم المباشر من فخامة رئيس الجمهورية، ومن دولة الرئيس نبيه بري، ودولة رئيس الحكومة القاضي نواف سلام، ومثابرة نائب رئيس مجلس النواب الذي هو رئيس اللجان المشتركة الياس بو صعب الإستمرار بهذا المشروع لإقراره في اللجان المشتركة تحضيراً لإقراره في الهيئة العامة.»

ر.راشد

وفق البنك الدولي: «تتعلق التغطية الصحية الشاملة بضمان حصول الجميع، لاسيما الفئات الأولى بالرعاية، على الرعاية الصحية الجيدة التي يحتاجون إليها دون معاناة مالية. وهي مفتاح تحقيق رسالة البنك الدولي المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء على كوكب صالح للعيش فيه. كما إنها القوة الدافعة وراء جميع استثمارات مجموعة البنك الدولي في مجالي الصحة والتغذية.

وتتيح التغطية الصحية الشاملة للبلدان تحقيق الاستفادة القصوى من رأس مالها البشري الذي يشكل أقوى أصولها. فدعم الصحة هو الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري وفي النمو الاقتصادي؛ ومع التمتع بصحة جيدة، يمكن للأطفال الالتحاق بالمدارس وبلوغ كامل إمكاناتهم في نهاية المطاف، فيما يستطيع البالغون أن يعيشوا حياة صحية منتجة.»